التوسع والازدهار
الرؤية الطموحة
نمو الإيرادات
التنمية المستدامة
مجتمع حيوي
أمن إمداد الطاقة والموثوقية
الطاقة المتجددة
مرونة سلاسل الإمداد
الريادة في تجربة المشترك
المرونة والتحول

التقرير السنوي
2023

الشراكات الاستراتيجية
المسؤولية الاجتماعية
التنظيم والحوكمة
التميز التشغيلي
البحث والتطوير
التميز المؤسسي
الشفافية والنزاهة
الدعم والتمكين
تحسين الكفاءة
المحتوى المحلي
التوطين المتكامل
التحول الوطني

الشركة السعودية للكهرباء
Saudi Electricity Company
نعمل بإتقان من أجلكم

لمحة عامة عن القطاع

اتجاه الأسواق العالمية

تحول الطاقة المتجددة ومزيج الطاقة

شهد عام 2023 تجسيداً للالتزام العالمي بمستقبلٍ مستدام من خلال استثمارات ضخمة تبلغ قيمتها حوالي 1,740 مليار دولار لتوسيع نطاق اعتماد طاقة نظيفة. وقد مثلت هذه الاستثمارات نقلة نوعية في التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، مسلطة الضوء على الدور المحوري للتكنولوجيا في هذا المجال، مثل تقنيات تخزين البطاريات والهيدروجين. ولتعزيز هذا المسار، جاءت خارطة طريق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لتكون بمثابة دليلٍ شاملٍ لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، حيث رسمت مساراً واضحاً للعالم للانتقال إلى الطاقة النظيفة بحلول عام 2030.

وعلى مستوى قطاع الطاقة، تميزت حيويته بظهور مصادر الطاقة المتجددة كحجر الزاوية للدول التي شرعت في مسيرة التحول الصعبة نحو الطاقة المتجددة. وفي إطار مؤتمر الأطراف COP 28، أجمعت 119 دولة على مضاعفة توليد الطاقة المتجددة ثلاث مرات ورفع كفاءة استخدام الطاقة إلى الضعف بحلول نهاية العقد.

إعادة هيكلة وتنظيم قطاع الكهرباء

يشهد قطاع الكهرباء العالمي تحولات معقدة في ظل التطورات الجديدة في اتجاهات السوق، والتحولات التنظيمية، ومبادرات إعادة الهيكلة. ومن أبرز التطورات الحالية عودة تنظيم وتأميم القطاع في بعض الدول، حيث تعيد حكوماتها تقييم دور الدولة في تشكيل أسواق الطاقة. وفي الوقت ذاته، نشهد تحولاً ملحوظاً من أسواق قائمة على السلع إلى أسواق قائمة على رأس المال، حيث يزداد التركيز على الاستثمار وتمليك الأصول، بدلاً من مجرد تداول الكهرباء كسلعة.

كما أصبح إدماج أسواق الكربون آليةً محوريةً لمعالجة المخاوف البيئية وتحفيز تخفيض الانبعاثات. وتسلط هذه الآليات الضوء على مدى تعقيد قطاع الكهرباء العالمي، حيث تتكيف الإطارات التنظيمية والبنى السوقية باستمرار للاستجابة لأهداف الاستدامة والاعتبارات الاقتصادية والتأثيرات الجيوسياسية.

البيئة والمجتمع والحوكمة

أصبح التحول نحو طاقة أكثر استدامة وأقل تلوثاً هدفاً أساسياً لقطاع الطاقة، وذلك لمواجهة المخاوف البيئية المتزايدة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تركز شركات المرافق بشكل متزايد على العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) كمعيار رئيسي لاتخاذ القرارات. ويعكس هذا الالتزام الجماعي القوي بمكافحة تغير المناخ.

ويتوافق هذا الاتجاه مع توجه أوسع في القطاع المالي، حيث أصبحت اعتبارات العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة عاملاً مهماً في قرارات الاستثمار، حيث تدعم صناديق الاستثمار الشركات التي تضع المسؤولية البيئية والتأثير الاجتماعي والحوكمة القوية في مقدمة أولوياتها. وتمثل هذه المبادرات مجتمعة تحولاً مهماً في قطاع الطاقة، حيث تتجه الشركات والمستثمرون نحو مستقبل أكثر استدامة وأقل تلويثاً. ويدركون أن تحقيق النجاح المالي يتطلب أيضاً الالتزام بالمسؤولية البيئية.

التحول الرقمي

يؤدي دمج التقنيات المتقدمة دوراً أساسياً في تشكيل مستقبل قطاع الطاقة، حيث يضمن الاستدامة والكفاءة. وتعد الشبكات الذكية وتكنولوجيا أتمتة الشبكات، والمحطات الافتراضية لتوليد الطاقة، وتوقعات الطلب القائمة على تحليل البيانات، عناصر أساسية في هذه الثورة التكنولوجية. وشهد قطاع الطاقة انتشاراً كبيراً للأجهزة المتصلة، وهذا يبرز الاعتماد المتزايد على الأنظمة المترابطة، والتي تؤكد على التأثير التحولي للتكنولوجيا في مختلف جوانب قطاع الطاقة.

تجربة المشتركين

يشهد قطاع المرافق تحولاً في تركيزه على تعزيز رضا المشتركين من خلال أساليب متعددة. ويزداد الطلب على تجربة مبسطة بنقرة واحدة وخطط دفع مرنة، مما جعل شركات المرافق تعيد النظر في طريقة تقديم خدماتها. وإلى جانب تقديم السلع التقليدية، ينوع مقدمو خدمات المرافق في قوائم منتجاتهم وخدماتهم لتلبية توقعات المشتركين المتغيرة. ويكتسب مفهوم (المستهلك المنتج) (Prosumer) أهميةً متزايدةً، ويعكس تحولاً يشارك فيه المستهلكون في إنتاج واستهلاك الطاقة.

الكهرباء والتحكم في الطلب

تشهد صناعة السيارات تحولاً جذرياً مع زيادة حصة السيارات الكهربائية (EVs) في المبيعات العالمية. تمثل السيارات الكهربائية حاليًا، حوالي 15% من مبيعات السيارات الجديدة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 40% بحلول عام 2030 وفقاً لسيناريو السياسات المعلنة (STEPS). وخلال العامين الماضيين، ازدادت حصة السيارات الكهربائية أكثر من ثلاث مرات لتصل إلى 14% من المبيعات العالمية، ويتوقع تحقيق المزيد من الأرقام القياسية في عام 2023.

في الوقت نفسه، يواجه قطاع الكهرباء الحاجة المتزايدة إلى المرونة قصيرة الأجل، والتي يتم تلبيتها من خلال الاستجابة للطلب والتخزين. وتعتمد المرونة الموسمية على الطاقة الكهرومائية والمصادر الحرارية المدعومة بشبكات حديثة. ويؤدي الإقبال المتزايد على مضخات الحرارة الكهربائية ومكيفات الهواء والسيارات الكهربائية إلى تقلبات في الطلب، مما يوفر فرصاً للاستجابة من جانب المستهلكين. ويتوقف استغلال هذه الفرص على توفر بيئة تنظيمية داعمة، تقدم إشارات سعرية قوية وأدوات رقمية وتحكم ذكي، مما يسهل تنفيذ سياسات فعالة للاستجابة للطلب تساعد المستهلكين على تقليل فواتير الكهرباء.

اتجاهات المملكة

تسير المملكة العربية السعودية بخطى محسوبة وطموحة نحو عالم الطاقة المتجددة والتخزين، حيث وضعت هدفًا طموحاً بمضاعفة قدرتها الإنتاجية. ويلعب القطاع الخاص دوراً متزايداً في قطاع توليد الطاقة بالمملكة، وهي مسيرة يُتوقع أن يتم تعزيزها بشكل كبير من خلال برنامج منتجي الكهرباء المستقلين.

بحلول عام 2030، من المتوقع أن تساهم الطاقة المتجددة بحوالي 50% من إجمالي القدرة الإنتاجية.

تكثف المملكة جهودها للتقليل من اعتمادها على الوقود السائل لتوليد الكهرباء من خلال برنامج شامل لاستبدال الوقود السائل. وتستوجب الزيادة السريعة في الطلب على الكهرباء في المملكة، والتي تُعززها الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي ومبادرات الكهرباء، تحديثاً وتوسيعاً لشبكة نقل شركة الكهرباء السعودية. ومع توقع وصول عدد السكان إلى 50-60 مليونا بحلول عام 2030، بما في ذلك التدفق الكبير إلى الرياض، فإن برنامج استبدال الوقود السائل يتماشى مع هدف دمج التطبيقات الصناعية والزراعية في الشبكة.

علاوةً على ذلك، تشهد المملكة زيادة ملحوظة في انتشار المركبات الكهربائية، حيث تستهدف الحكومة معدل انتشار بنسبة 30% في العاصمة الرياض بحلول عام 2030. وهذا يعني ما يقدر بنحو 25 مليون مركبة كهربائية في المملكة بحلول العام نفسه. تؤكد هذه المبادرات مجتمعة على التزام المملكة العربية السعودية بمستقبل طاقة مستدام ومُتنوع.

المصادر: وكالة الطاقة الدولية، وزارة الطاقة.

لمحة عامة عن القطاع

الإصلاحات المالية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية

أدى التعاون الملحوظ بين الحكومة والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية إلى تحسن كبير في جودة خدمات الكهرباء. وشهد شهر نوفمبر 2020 صدور أمر ملكي بإطلاق مجموعة شاملة من الإصلاحات التنظيمية والمالية لقطاع الكهرباء، والتي تشرف على تنفيذها اللجنة العليا لشؤون مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء وتمكين الطاقة المتجددة، برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-. وبتوجيهات من صاحب السمو الملكي، تعمل اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء، والتي تضم عدة جهات حكومية، بشكل حثيث على تحقيق رؤية المملكة وأهدافها لقطاع الكهرباء.

وتعالج هذه الإصلاحات بشكل مباشر التحديات التنظيمية والمالية التاريخية في قطاع الكهرباء، مما يؤدي إلى إنشاء هيكل مالي مستدام وجذاب للاستثمار. وتشمل النتائج المتوقعة ما يلي:

- تعزيز أداء القطاع.
- زيادة كفاءة المحطات.
- إزاحة الوقود السائل.
- تحسين الالتزام البيئي.
- إنشاء شبكة نقل كهرباء موثوقة.

علاوة على ذلك، تهدف الإصلاحات إلى تبسيط إنتاج الطاقة المتجددة، بما يتماشى مع أهداف مزيج الطاقة الأمثل، وإدخال الأتمتة في شبكات التوزيع لتحسين موثوقية الخدمة.

كما تتماشى هذه الإصلاحات مع استراتيجية قطاع الطاقة الكهربائي في المملكة، وتركز على ضمان إمداد آمن وفعال وعالي الجودة بالكهرباء لجميع المستهلكين. كما أنها تسعى إلى:

- تعزيز الكفاءة.
- تحسين جودة الخدمة.
- إعطاء الأولوية لرضا المستهلك.
- خلق بيئة جاذبة للاستثمار، دعماً لأهداف رؤية 2030 للتنمية الاقتصادية.
- إظهار الالتزام البيئي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز المحتوى المحلي وتطويره.

وتشمل الآثار الإيجابية لهذه الإصلاحات المالية والتنظيمية على الشركة تعزيز استدامتها المالية والتشغيلية. وقد ساهمت اتفاقية المضاربة، التي تناولت على وجه التحديد إعادة تصنيف الالتزامات المالية الحكومية، في دعم المركز المالي وتحسين استدامة هيكل رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، سجلت الشركة تحسناً في جدارتها الائتمانية وتحسن تصنيفها الائتماني، مما أدى إلى زيادة قدرتها على التمويل للاستثمارات المستقبلية.

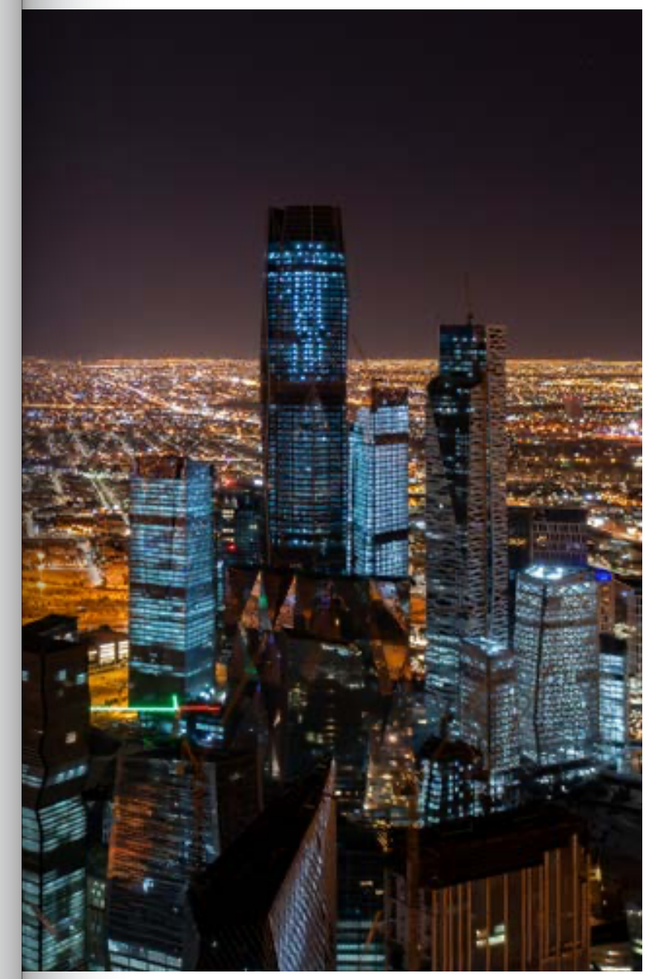

أبرز مراحل الإصلاحات المالية والتنظيمية بقطاع الكهرباء السعودي

2000

تأسيس الشركة السعودية للكهرباء.

2001

تأسيس هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.

2007

انطلاق برنامج مساهمة القطاع الخاص في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية.

2012

تأسيس الشركة الوطنية لنقل الكهرباء
كيان مملوك بالكامل للشركة السعودية للكهرباء.

2017

تأسيس الشركة السعودية لشراء الطاقة (المشتري الرئيس) كيان مملوك بالكامل للشركة السعودية للكهرباء.

2020

- تشكيل اللجنة العليا لشؤون مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء وتمكين قطاع الطاقة المتجددة.
- وضع آلية مستدامة لسداد المستحقات الحكومية.
- تحديث معادلة الإيراد وفقاً لقاعدة الأصول المنظمة.
- تفعيل حساب الموازنة ومعادلة الإيراد المطلوب.
- معالجة صافي الالتزامات المالية المستحقة للحكومة.
- اعتماد نموذج الحد الأدنى لتكلفة التشغيل لتنظيم إيرادات الشركة لتحديد الإيرادات للعام المالي 2020.
- وقعت الشركة السعودية للكهرباء اتفاقية مضاربة مع الحكومة ممثلة بوزارة المالية لتحويل صافي الالتزامات المالية المستحقة للحكومة على الشركة والبالغة 167.9 مليار ريال سعودي إلى أداة مالية مصنفة كحقوق ملكية.
- وافقت الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 2020/12/27 على إنشاء احتياطي تعاقدي لغرض سداد أرباح أداة المضاربة.

2021

- صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة لفصل الشركة السعودية لشراء الطاقة (المشتري الرئيس) ونقل ملكيتها للدولة.
- إلغاء الرسم الحكومي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (14006) بتاريخ1439 /03/23هـ اعتباراً من 2021/01/01م.
- تطبيق نموذج تنظيمي قائم على الأصول لتنظيم إيرادات الشركة السعودية للكهرباء اعتباراً من العام المالي 2021 وما بعده.

2022

توقيع اتفاقية بيع وشراء الحصص لنقل كامل ملكية الشركة السعودية للكهرباء في الشركة السعودية لشراء الطاقة إلى ملكية الدولة.

www.se.com.sa

Produced by: www.designframe.net